الفساد الاقتصادي: أسبابه وآثاره وميكانزمات مكافحته في الجزائر

د. صالح محرز، أستاذ محاضر ب، جامعة تبسة.
Salahmahrez@gmail.com
د. طارق راشي، أستاذ محاضر ب، جامعة سوق أهراس.
islame.tarek@yahoo.fr

الملخص:

تعتبر ظاهرة الفساد الاداري والاقتصادي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وما لها من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها.

وعليه، تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مفهوم الفساد وتحديد مظاهره المختلفة والتركيز على مختلف الميكانزمات والاستراتيجيات لمكافحة الفساد الاقتصادي والتعرف غلى مختلف المؤسسات الدولية الفاعلة في محاربة ظاهرة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الاقتصادي، الفساد الاداري.

Abstract:

The phenomenon of administrative and economic corruption is one of the serious phenomena faced by countries and their significant impact on the process of construction and economic development, which involve the destruction of the economy and financial and administrative capacity and thus the inability of the state to meet the challenges of reconstruction or reconstruction and building the infrastructure necessary for its growth.

Therefore, this research paper aims to identify the concept of corruption and identify its various manifestations and focus on various mechanisms and strategies to combat economic .corruption and identify the various international institutions active in the fight against corruption

.**Keywords**: corruption, economic corruption, administrative corruption

تمهيد:

ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة وجدت مع وجود المجتمعات الإنسانية والأنظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ، ولا تقتصر ظاهرة الفساد على شعب واحد أو دولة أو ثقافة واحدة دون الأخرى كما

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

تخبرنا كتب التاريخ بذلك، وتختلف ظاهرة الفســـاد في حجمها و درجتها من مجتمع لأخر، فبالرغم من وجود الفســاد في معظم المجتمعات الســياســية الا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة الحاكمة تشــجع على بروز ظاهرة الفساد كرد فعل على هذا التسلط في هذا النظام اكثر من غيره.

فاهتمام المجتمع الدولي بمسـائل الفسـاد ليس ظاهرة عابرة فالواقع حاليا أن الفسـاد يعرقل النمو الاقتصـادي والتنمية المسـتدامة وكثيرا ما يسـفر عن انتهاكات لحقوق الإنسـان . ولذا يلزم أن تلتزم كل الأطراف الفاعلة بما فيها الحكومات والقطا ع الخاص والمجتمع المدني - التزاما راسخا بوضع حلول لهذه الآفة وتنفيذها تعالج قضايا المساءلة والشفافية ويجب أن تشمل هذه الحلول اجراءات ملموسة وقائية على شتى مستويات النظم الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا الصـدد يقوم المجتمع الدولي بدور الحافز والداعم لجهود الإصـلاح في آن واحد .فالتعقيد الشـديد الذي يطبع الفساد يجعل التعاون والتنسيق الدوليين أمرين أساسيين لنجا ح تنفيذ استراتيجيات تحسين النزاهة في إدارة الحكم.

وتعد مجتمعات البلدان النامية من اكثر بلدان العالم تأثيرا بهذا الداء الخطير، ولعل خطورة الفسـاد الإداري والاقتصـادي تكمن في كونها لا يمكن اسـتئصـالها من الجذور، بل ما يمكننا القول هو العمل من أجل تقليل آثاره ومخاطره.

انَ الفسـاد ظاهرة معقدة تنطوي على الأبعاد الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والسـياسـية وبالتالي، فقد تكون ذات أســـباب متعددة، مثل عدم اتســـاق القوانين وعبء الحياة الاجتماعية وعدم وجود مراقبة فعالة. وبالتالي فإن معظم حالات الفسـاد له تداعيات أهمها هو تأثيره السـلبي على التنمية، وبالتالي تحويل أهدافها، وتبديد الموارد والإمكانيات وتعيق التقدم، وتقويض فعالية وكفاءة عمليات التنمية وبالتالي خلق حالة من القلق وعدم الرضا.

– أهداف البحث:

إن مكافحة الفساد تستدعي تحديد المقصود بهذا المفهوم، وبيان أسباب انتشاره في المجتمع، وتوضيح ابرز صوره وأشكاله، والآثار السياسية والاقتصـادية والاجتماعية الناتجة عن هذه الظاهرة، وطرق مكافحتها، والتقليل من آثارها السلبية، وبلورة رأي عام مضاد له وبناء إرادة سياسية لمواجهته وفق آليات تتناسب وطبيعة كل مجتمع.

خطورة أثار الفساد الاقتصادية وتبعاته، ذلك أن انتشار هذا الداء واستشرائه في أمة من الأمم يعنى تدهور اقتصادياتها، ليس هذا فحسب بل وتقويضها سياسياً وما يتبع ذلك من فوضى ومفاسد لا تحمد عقباها، وهذا ما أثبته الواقع المعاصر، فما حدث للرئيس النيجيري شيهوشاغارى عام 1983م من انقلاب عسكري أطاح به وبحكومته المدنية كان بسبب الفساد الكبير الذي انتشر وأتسع نطاقه في عهده. كما أدى الفساد أيضاً إلى سقوط نظام الحكم في الفلبين عام 1986م

– مشكلة البحث:

من اجل الحفاظ على النزاهة ومكافحة الفسـاد يتطلب الأمر برامج إصـلاح شـاملة بدعم سـياسـي قوي واستراتيجية خاصـة لتحديد المشكلة وعلاج اسبابها. هذا يتطلب تعاون الجهات الحكومية، ومشاركة المجتمع

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

ومؤســـســـاته، وغرس وتعزيز المبادئ والقيم الأخلاقية في الإدارة والمجتمع والاســـتفادة من التجارب الدولية. وعليه، تمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: **ماهي آثار تفاقم الفساد الاقتصادي، وفيما تتمثل الآليات التشريعية التي اتبعتها الجزائر لمكافحته؟**

– منهج البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي اعتماداً على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع، لمعرفة أسباب الفساد وآثاره وعلاجه.

وقد جاء البحث في مقدمة وأربعة عناصر وخاتمة تتضمن نتائج الدراسة.

1. **تعريف الفساد.**
2. **أشكال الفساد.**
3. **آثار الفساد.**
4. **استراتيجيات وميكانزمات مكافحة الفساد الاقتصادي.**
5. **المؤسسات الدولية الفاعلة في محاربة ظاهرة الفساد.**
6. **الآليات التشريعية لمكافحة الفساد في الجزائر.**

أولا، تعريف الفساد

يعتبر الفســاد ظاهرة عامة او ربما مجموعة من الظواهر المرتبطة مع بعضــها بطرق مختلفة ولا يوجد تعريف تحليلي واحدا" له وانما توجد تعاريف متعددة مما يتطلب النظر الى أمثلة محددة لنشتق منها التعريف، فلقد تعددت التعاريف التي أطلقت لتوضيح مفهوم الفساد الإداري وقد يعزى سبب ذلك إلى اختلاف المدارس الفلسفية التي تناولت موضوع الفساد الإداري واختلاف المدارس الفلسفية قد يعود سببه إلى اختلاف أفكار وثقافات وتوجهات رواد هذه المدارس من الكتاب والمنظرين والعلماء.

وردت عبارة (الفساد) وتعريفاتها في القرآن الكريم تتناول مفاهيم مختلفة كالغش والتبذير والاسراف والربا والاكتناز وأكل السحت وغيرها من المفاهيم التي تسبب اثارا سيئة على المجتمع وسلوكه وموارده، وكل تلك الآيات تنبذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب الله "فأنظر كيف كان عاقبة المفسدين".[1]

كما تعرض القرآن الى مســـألة النزاهة والحكم من خلال اقامة العدل والقســـط ومحاربة الظلم وعدم التعدي على حقوق الآخرين. ولم يكتف القرآن بتحريم المفاسـد، وانما وضـع حلولا لكيفية تجنبها من خلال تربية النفس باتجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة الله تعالى.

لم يتفق الكتاب والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف محدد له، فقد عرفه بعضهم بأنه: اساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للكسب الخاص.[2] وعرفه اخرون بأنه: اساءة استعمال الادوار او الموارد العامة للفائدة الخاصة.[3] في حين بعضهم ذهب إلى أنه: استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح او منافع خاصة ويشمل جميع انواع رشاوى المسؤولين المحليين او الوطنيين او السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

تحدث فيما بين القطاع الخاص.[4] ويعرفه Johnston بإساءة استخدام الأدوار " تقصيد الوظائف " العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة.[5] وعرفه البنك الدولي في تقرير التنمية الصادر عام 1997 بأنه: سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب شخصية.[6]

فقصرت تلك التعاريف الفساد على اساءة استعمال (السلطة العامة) فهي تقصر الفساد على القطاع العام، في حين ان الفساد قد يكون اكثر ظهورا واثرا في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني. لذا عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: اساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة.[7] فهو استغلال السلطة الممنوحة سواء كانت في القطاع العام او الخاص لتحقيق مكاسب شخصية، ولا يشترط في المكاسب او المنافع الخاصة التي يلتمسها الفاسد ان تكون لمصلحته الخاصة هو بل قد تكون لاحد افراد عائلته او لقريب او صديق او لمؤسسة او حزب او منظمة يتعاطف معها. وخرج تعريف اخر عن صيغ التعاريف المذكورة انفا فعرف الفساد بأنه: الخروج عن القواعد الاخلاقية الصحيحة وغياب او تغييب الضوابط التي يجب ان تحكم السلوك ومخالفة الشروط الموضوعة للعمل.[8]

وعموما، فان الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والادارية المشبوهة والمريبة، ويشمل مساحة واسعة من الاعمال والتصرفات غير الشرعية، فهو ظاهرة معقدة تتشعب اسبابها وتتنوع اثارها، وتشمل أنواعا مختلفة من انماط السلوك الشاذة.

ثانيا، أشكال الفساد

يتخذ الفساد اشكالا" متعددة، لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية. ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الاموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة ... وغيرها، من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر. وقد نحتاج الى وقفة تفصيلية في صفحات قادمة لاستعراض أثر بعض اشكال الفساد على التنمية الاقتصادية.

وفي دراسة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP لخصت فيه اهم اشكال الفساد في المخطط التالي:

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

اشكال الفساد

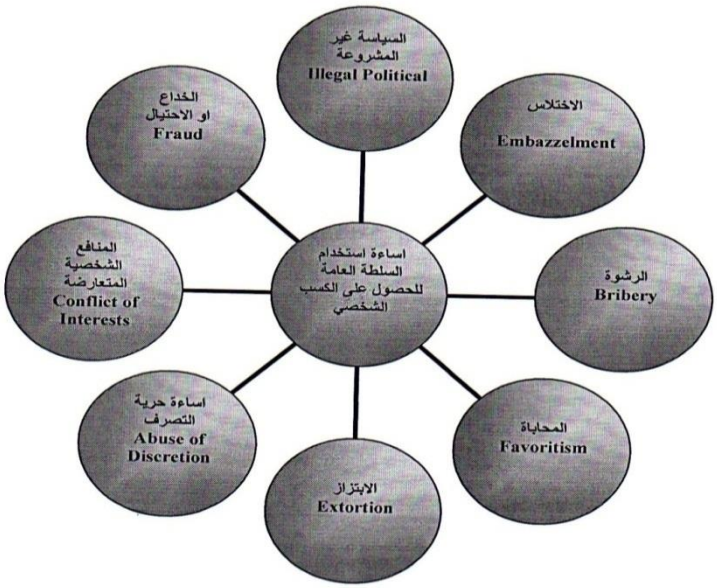

المصدر : *Old Dynamics of Corruption, The Rol of the United Nations Helping Member States Build Integrity to Curb Corruption, CICP-3, Vienna, Oct. 2002, pp. 3*

يختلف شكل الفساد حسب الجهات التي تقوم به، أو المصالح التي يهدف إلى تحقيقها من يقوم بالفساد، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة حكومية أو اهلية، وقد يكون الهدف من ورائه مصالح مادية أو مصالح سياسية حزبية أو مكاسب اجتماعية.

وقد تتم ممارسة الفساد من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين (فساد صغير Minor Corruption)، وينتشر هذا النوع من الفساد لدى الموظفين الصغار في المؤسسات ويكون بأخذ رشوة عن أية خدمة يقدمونها للمواطنين، وقد يقوم بالفساد كبار الموظفين والمسؤولين (فساد كبير Gross Corruption)، بهدف تحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وليس مجرد رشوة صغيرة، وقد يمارس الفساد مجموعة بشكل منظم ومنسق، ويمثل ذلك اخطر أنواع الفساد لأنه اعم واشمل ويسبب الضرر للمجتمع في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والكثير من انواع الانشطة الفاسدة الاخرى، ولا يشترط في النشاط لكي يعد (فسادا) ان يكون فعلا يجرمه القانون ، فمن الافعال ما لا تجرمه القوانين ولكنه يعد فسادا متى ما كان نشاطا يتضمن اساءة في استغلال السلطة الممنوحة لتحقيق مصالح فردية كالرشوة خارج القطاع العام. ونذكر منها:

1- **الرشوة:** وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول مهنية، وهي أيضا تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقا

2- **المحسوبية:** وتتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، حيث تعد أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، مثل توزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناصب بغير المؤهلين، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي.[9]

3- **النصب والاحتيال:** هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزييف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة وقد تتم عمليات الاحتيال بوساطة مس ؤولين أو موظفي حكومة، او سياسيين نافذين.[10]

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

4- **غسـيل الأموال:** تعد من الجرائم الاقتصـادية الحديثة التي ترتبط بالفسـاد والجريمة المنظمة، لا سـيما منها المخدرات، والفساد السياسي، الرشوة، والتهريب، حيث ترتبط هذه الجريمة بالبنوك والمؤسسات المالية لما توفره هذه الأخيرة من قنوات وأساليب تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة، هدفها الأساسي إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع، علما أنه يوجد عدد كبير من الاتفاقيات الدولية التي تنص على مكافحة هذا النوع من الجريمة والفسـاد، نذكر منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشـروع المعروفة باتفاقية فيينا 1988 بسويسرا المعلنة سنة 2000 التي وقع عليها 11 بنك.[11]

5- **التحيز والمحاباة:** وهو أسـلوب يتم من خلال تموقع الفرد واحتلاله مكانة اجتماعية فيمنح الفرص الامتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والجدارة، كمحاباة المسؤولين القدامى مثلاً في قطاع الصحة لأجل أبنائهم لاقتناء واستيراد الأدوية لصالح المستشفيات.[12]

6- **الابتزاز:** وهو صورة أخرى من صور الفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين وخاصة أولئك العاملين في الأجهزة السيادية أو الأمنية المسؤولة عن حماية ونشر الأمن والطمأنينة أو مراقبة النشاطات الاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التحقيقية والتأديبية والعقابية كالسـجون والمحاكم أومن قبل اللجان الانضـباطية ونقاط التفتيش والسيطرة.[13]

7- **غياب النزاهة والشـفافية** أي الصـدق والمسـاواة والعدالة والوضـوح في طرح العطاءات الحكومية " أي المشـاريع التي تحتاج الحكومة لتنفيذها لمصـلحة البلد مقابل اجر مادي للشـركات والمؤسـسـات القادرة على تنفيذ هذه المشـاريع سـواء من داخل البلد أو من خارجه" مثل إعطاء عطاء حكومي لشـركة لها علاقة بمسـؤول معين ، أو من أفراد عائلته ، أو عدم اتباع الإجراءات والتعليمات القانونية عند طرح العطاء مثل الإعلان في الصحف للجميع أو فتح المجال للمنافسة للجميع.

8- **التهرب الضـريبي والمسـاعدة على التهرب من الضـريبة:** والذي يأخذ شـكلين، الشـكل الأول يتمثل في اسـتغلال المكلفين بالضـريبة للتغيرات القانونية ولجوئهم للحيل التي تمكنهم من التخلص من الضـرائب المستحقة دون أن يضـعوا أنفسـهم أمام المسـاءلة القانونية أما الشـكل الثاني وهو التهرب الضـريبي غير المشروع وهي الممارسات التي يخالف فيها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة[14]

9- **الاختلاس:** وهو خيانة الموظف للأمانة المادية، النقدية أو العينية التي في عهدته، ويعرف الاختلاس كذلك بأنه " عبث الموظف بما أؤتمن عليه من مال عام بسـبب سـلطته الوظيفية ويطلق عليه أحيانا الغلول وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء وقد حرم الإسلام الغلول.[15]

10- **اسـتغلال النفوذ و هدر المال العام:** كأن يقوم الموظف بإعفاء الشـركات أو المواطنين من الضـرائب او الجمارك المسـتحقة عليهم دون وجه حق، أو إعفائهم من دفع الرسـوم التي تفرضـها الدولة مقابل الحصول على رخصة لممارسة مهنة معينة، بهدف كسب رضا شخصيات معينة في السلطة الحاكمة،

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

أو من اجل تحقيق مصالح شخصية متبادلة أو مقابل رشاوى، مما يؤدي إلى حرمان خزينة الدولة من إيرادات يتم إنفاقها على خدمات تنفع المواطنين.[16]

11-المزاجية في اصدار القرارات الادارية دون التقيد بالقوانين والانظمة والوساطة وتسريب المعلومات وتوظيف الاموال العامة لغير ما خصصت له اما للمصلحة الخاصة او لمصلحة فرد او مؤسسة او حزب او جماعة.

ثالثا، اثار الفساد

حدد كثير من العلماء والباحثين عدة آثار للفساد. فهو يميل الى تركيز الثروة، وليس فقط زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ولكن توفير الأثرياء مع وسائل غير مشروعة من المواقف والمصالح لحمايتهم كما يمكن أن تساهم الظروف الاجتماعية في تعزيز أشكال أخرى من الجريمة، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وحتى الإرهاب. كما أن الفساد يمكن العثور عليه في جميع مناحي الحياة. وقد يعيق التنمية الاقتصادية ويحول الاستثمارات في البنية التحتية والمؤسسات والخدمات الاجتماعية، وكذلك يقوض الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف محددة.

وفي كثير من الأحيان قد يحدث مشاكل في القطاع الخاص، وآثارا على المجتمع بشكل عام ولهذا يجب أن تشكل الأساس لمحاربة مرتكبي الفساد، كما أنَ هناك تكاليف يتحملها المجتمع، وبالتالي فأنَ الفساد يضر المجتمع والاقتصاد من خلال تحويل الموارد نحو أقل الناس استحقاقا. ويمكن تخصيص الموارد دون اعتبارات الأولوية .ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1. أثر الفساد على النواحي الاقتصادية

إن للفساد الإداري والمالي آثار اقتصادية وخيمة فإلى جانب أنه يقوض سمعة البلد في معاملاته الاقتصادية الإقليمية والدولية فأنه يتسبب بخسائر للعالم النامي تصل إلى بلايين الدولارات كذلك يؤدي أيضاً وفي الوقت نفسه إلى:[17]

- هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها، إعاقة النمو الاقتصادي، مما يقوض كل مستهدفات التنمية طويلة او قصيرة الأجل، كما يساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة. ويساهم في زيادة حجم المديونية الخارجية وعدم إمكانية سداد الدين وذلك لتوجيه الموارد إلى غير وظائفها الأساسية؛
- اهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل، والإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد واضعاف الفعالية الإقتصلدية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة؛
- تفاقم وعجز الموازنة من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب، باستخدام وسائل الحيلة والالتفاف على القوانين النافذة؛
- التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد، كما يؤثر الفساد على تدني كفاءة الاستثمارات

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

العامة واضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة؛

- تقليص معدلات التنمية، والحد من الاستثمارات المباشرة. وانكماش موارد الدولة وإساءة استخدامها، حيث أنه ينتقص من الفاعلية الاقتصادية ومن عدالة توزيع الثروة والدخل القومي؛
- ارتفاع كلفة الخدمات بحدود 10% نتيجة التكاليف الإضافية وارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي نتيجة العمولات التي تتراوح في العالم الثالث بين 20%إلى 50% كما يعمل على تراجع مؤشرات التنمية البشرية وخاصة فيما يتعلق بمجالي الصحة والتعليم إذ بينت الدراسات على انه يقلل الموارد الموجهة لأهداف التنمية البشرية كما يضعف كفاءة الموارد المخصصة لها.

2. أثر الفساد على النواحي الاجتماعية والقيمية:

يسهم الفساد الإداري بإعادة تشكيل المشهد الاجتماعي ببعديه الإنساني والقيمي إذ أن ظهور الفساد الإداري والمالي في المجتمع واستشرائه واتساع نطاق مجال العناصر الفاسدة وكسبها للمنافع من جراء الممارسات المنحرفة يعمل على تشجيع العناصر الغير المتورطة بالفساد إلى الميل أزاء هذه الظاهرة في ضوء ما يرونه من المكاسب والمغانم التي تتحقق للمفسدين دون رقيب أو حسيب، مما يؤدي إلى انتشار القيم غير الأخلاقية والانحلال الخلقي، وتقديم المنفعة الشخصية على شرعية الوسيلة،وهذه هي نقطة الخطر في الفساد وهي النقطة التي يصاب عندها الجهاز القيمي لمجتمع ما بالخلل نتيجة الفساد ويصيب عندها أخلاقيات العمل وقيمه، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في نطاق مفعوله في الحياة اليومية وبالتالي فأنه يؤدي إلى الآثار الآتية:[18]

- التاثير المباشر وغير المباشر لتداعيات الفساد الاقتصادي والسياسي على استقرار الأوضاع الأمنية والسلم الاجتماعي، فبانهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وإشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع. إذ يتفق علماء الاجتماع على أنه كلما ضعف الأمل انخفضت المبادرة، وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد وعندما يقل الجهد يقل الإنجاز وبدون إنجاز يتوارث الناس الإحباط واليأس جيلاً بعد جيل؛
- تراجع المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي وتراجع الاهتمام بالحق العام. وشعور الأغلبية بالظلم وعدم العدالة مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع؛
- ينتهك حقوق الإنسان فعندما يسود الفساد تصبح حقوق وحريات الإنسان الأساسية مهددة، ويصبح من غير الممكن التنبؤ بالعقود الاجتماعية. كما أنه يشوه صور النزاهة العامة وذلك عندما يفقد القانون هيبته ويفلت الفاسدون من العقاب وهذا ما يخلق الشك وعدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية بالنسبة لأولئك الذين يلتمسون الوصول إلى العدالة، لا سيما الفقراء والمحرومين؛

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

- يعظم انتشار الفساد من هجرة الكفاءات العلمية بسبب آليات المحاباة والمحسوبية وغيرها، مما يدع المجال فسيحاً لتهميش القدرات والإمكانيات ذات التأهيل العلمي من المشاركة في بناء البلد.

3. أثر الفساد على النواحي السياسية:

يؤثر الفساد بشكل خطير على الجانب السياسي إذ تؤدي أثاره إلى تشويه دور الحكومة في العدالة والمساواة في توزيع الحقوق والمكتسبات بين المواطنين، وهذا يؤدي بدوره إلى خلق شعور لدى الفئات المظلومة من المجتمع بالإحباط وضعف الولاء للوطن مما قد يسبب تقويض الشرعية العامة للدولة علاوة على ذلك فأنه يؤدي إلى الآثار الآتية: [19]

- إضعاف شرعية نظام الحكم؛
- ضعف الاستقرار السياسي وترديه، وهو ما يميز الدول التي ينتشر فيها الفساد أكثر من غيرها؛
- الأثر الخطير في افتقاد عقلانية وفاعلية القرارات السياسية؛
- الانكشاف أمام القوى الخارجية.

4. أثر الفساد على النواحي الإدارية والتنظيمية:

يعد الجهاز الإداري أول المتأثرين من الفساد الإداري على اعتبار أنه مسرح الجريمة، إذ تقوم مظاهر الفساد بالضغط على الجهاز الإداري للخروج بقرارات غير رشيدة وليست في مصلحة الهدف العام للجهاز الإداري وبالتالي إضعاف كفاءة وفعالية المنظمة

كما يؤدي الفساد الإداري إلى أضعاف قواعد العمل الرسمية ونظمه المعتمدة في الجهاز الإداري المعني والحيلولة دون تحقيقه لأهدافه الرسمية كلياً أو جزئياً وحرف إمكاناته المادية وطاقاته البشرية عن هذه الأهداف وخلق التشويش بدل الانتظام في عمليات اتخاذ القرارات فيه. كذلك من شأن الفساد الإداري أن يضعف دور القيادات وفاعليتها داخل الأجهزة الإدارية

وفي ضوء ذلك يتم التجاوز على الهياكل التنظيمية فليس هناك تحديداً للمسؤولية إذ يستهان في تقييم العمل، ويعم التهرب من المسؤولية والتجاوز على الاختصاصات كما يفقد القرار الإداري استقلاليته ويصبح عرضه للتأثير غير الرسمي. وتعم الارتجالية في اتخاذ القرارات . الأمر الذي يؤدي إلى ضعف كفاءة المنظمة نظراً لصرف الطاقات نحو المصالح والأغراض الذاتية، كــل ذلك يوجد نوعاً من فقدان الحماس والدافعية للعمل وانتشار روح الملل وعدم الانتماء للمنظمة، فضلا عن انتشار الأنانية وعلاقة عدم الثقة بين الموظفين.

رابعا، إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي

نظرا لخطورة ظاهرة الفساد الاقتصادي على استدامة التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فإنه يتطلب وضع إستراتيجة فعالة لمحاربتها واقتلاع جذورها، تتضافر وتتكامل فيها جميع الجهود وتستخدم وسائل متنوعة (سياسية، قانونية، إدارية، مؤسسية، إعلبمية، ...إلخ)، كما تحدد فيها الخطوط الرئيسية التي يمكن السير عليها لاكتشاف بؤر الفساد الاقتصادي والتقليل من فرص حدوثه ومعاقبة مرتكبيه

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

نظرا لكون أسباب الفساد الاقتصادي متعددة ومتنوعة وتشمل جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية، فإنه للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة على التنمية المستدامة والحد منها القيام بإصلاحات شاملة وجذرية تشمل كل هذه الجوانب، ومن أجل نجاح هذه الإصلاحات يجب أن تتميز بـ:

- أن تكوف هذه الإصلاحات شاملة وليست جزئية؛
- كذلك يجب أن تكون مستمرة وليست متقطعة؛
- أن تكون مخطط لها ومنظمة بشكل جيد، وخاضعة للرقابة الدورية؛
- يجب أن تراعي هذه الإصلاحات الخصوصية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد.

1. الإصلاح السياسي

إن نجاح استراتيجية مكافحة الفساد يستلزم القيام بإصلاح النظام السياسي وترشيده، وتوفير مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة الفعلية، وإلغاء كل الؤسسات والممارسات الشكلية التي لا تعبر عن ديموقراطية فعلية وعن حكم راشد حقيقي، كما تتطلب أيضا توفر الإرادة السياسية الجادة والصادقة لدى المسؤوليين السياسيين لمواجهة الفساد ومكافحته باستئصال أسبابه ومعاقبة مرتكبيه

2. تجسيد مبادئ الحكم الراشد

هناك اجماع على ان نظام الحكم الذي تغيب فيه المشاركة والشفافية والمحاسبة هي أكثر النظم خصوبة لانتشار الفساد، حيث يقود إلى فساد الأفراد، ففي هذا النوع من نظم الحكم تغيب المبادئ والشروط التي يجب أن تتوفر في إدارة الدولة والحياة السياسية ومن هذه الشروط: [20]

- **المحاسبة:** هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.
- **المساءلة:** هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.
- **الشفافية:** هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو ممولها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

- **النزاهة:** هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

3. الإرادة السياسية

إن مفتاح مكافحة الفساد يتمثل في توفر الإرادة السياسية، والتي تعني إيجاد البيئة السياسية والرغبة الصادقة لدى المسؤولين مواجهة الفساد ومكافحته باستئصال أسبابه وتصفية الآثار المترتبة عليه، وهذا غير متوفر بالعديد من الدول النامية، مع الإشارة بأن دوائر الفساد تتكامل وتتقاطع مع بعضها البعض لتفشل وتحبط بدورها الإرادة السياسية ذاتها. وحيثما يكون الفساد متأصلا بالمجتمع، دل ذلك على ضعف الإرادة السياسية، والعكس صحيح إذا كان الفساد هامشيا ولا يتجاوز حقل الممارسات الفردية البسيطة، دل ذلك على أن الإرادة السياسية القوية متوفرة ومؤمنة بضرورة التمسك بالحكم الجيد.

4. الإصلاح الاقتصادي

يرى أنصار هذا التوجه أن الحصول على العائد المادي أو الريع يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للفساد، لذلك فإن التخفيض من نسبة الفساد لا تتم إلا من خلال التقليل من الفرص المتاحة لجني الريع، وذلك بالتحرر الاقتصادي، والحد من قوة تدخل الدولة من خلال مزيج من الإصلاحات الاقتصادية كالخصخصة ورفع الرقابة على الأسعار، وإزالة المعونات وتخفيض التعريفات الجمركية وأشكال الرقابة الأخرى على التجارة، والتوقع هو أنه بتخفيض حجم القطاع العام والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي تنخفض فرص جني الريع فيقل الفساد.

5. الإصلاح الإداري

إن انعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية في الإدارة وغياب مفهوم المساءلة والرقابة وتحمل المسؤولية أهم الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى استفحال وانتشار الفساد على نطاق واسع، مما يقتضي ضرورة العمل على القيام بإصلاحات في المجال الإداري تشمل النقاط التالية:

- الشفافية في التوظيف والعمل على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. والعمل على إنشاء آليات للمساءلة، والمتابعة، والرقابة سواء الداخلية من الإدارة نفسها أو الخارجية من هياكل مستقلة مثل مدققي الحسابات؛
- إصلاح أنظمة الأجور والحوافز، وجعلها مواكبة للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة لضمان توفير الحد الادنى من الاحتياجات الضرورية للموظفين بوسائل وطرق مشروعة؛
- العمل على محاربة البيروقراطية الإدارية، وتقديم الخدمات الإدارية للمواطن في وقت وآجال معقولة ومحددة من أجل تجنب لجوئه للبحث عن طرق ملتوية لقضاء شؤونه في أسرع الآجال كارتشاء الموظفين؛

6. الإصلاح في الميدان الاجتماعي

تعتبر الأوضاع الاجتماعية المتردية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار واسع لمختلف أشكال الفساد الاقتصادي، لذلك يجب العمل على تحسين الوضعية الاجتماعية للفقراء والرفع من مستوى معيشتهم، وتحسين

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

نوعية وجودة الخدمات المقدمة لهم وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير السكن اللائق والكهرباء والمياه والغاز والعمل على القضاء على مختلف ممارسات الفساد في هذه القطاعات الحيوية، بالإضافة إلى الحرص على التوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع وتحقيق التكافؤ في الفرص.

7. **تعزيز استقلالية ونزاهة الجهاز القضائي**

تعتبر السلطة القضائية من أهم أركان الديموقراطية والحكم الراشد، لأنها تساعد على ضمان المساءلة والقابلية للمحاسبة وحماية حقوق المواطن، وتلعب دورا حاسما في مكافحة الفساد بمختلف أشكاله. وذلك ببناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.

8. **إصلاح القطاع العام:**

الدول التي تتميز بانخفاض مستوى الفساد من خلال إصلاح المؤسسات العامة مثل الخدمة، المدنية والبرلمان، والسلطة القضائية، التي تخلق بدورها أنظمة الرقابة والمساءلة المتشابكة. ونتيجة لاستكمال الجهود لأوسع إصلاح مؤسسي وإصلاح في الوظائف العامة التالية :

- **الإدارة المالية:** الإدارة المالية الجيدة فقد أثبتت الأنظمة لتكون رادعا فعالا ضد الفساد وتسهيل الكشف والاضطهاد. أنها تسمح الإدارة السليمة للموارد، وتتبع النفقات غير الشرعية وتسهيل مهام المراجعة بواسطة خلق مسارات التدقيق.
- **وظيفة الضرائب والإيرادات:** إدارات الضرائب والجمارك غالبا ما تكون موضع احتيال كبرى و يجب أن يكون التركيز الرئيسي للمواطن على استراتيجية مكافحة الفساد. إحدى الاستراتيجيات الرئيسية في هذا المجال
- **وكالات مكافحة الفساد:** الوكالات المستقلة وهيئات الرقابة هي مكونات كبيرة من استراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ويجب أن تكون فعالية هذه الهيئات مستقلة عن التلاعب السياسي.

9. تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة.
10. تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.
11. التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة.

خامسا، المؤسسات الدولية الفاعلة في محاربة ظاهرة الفساد

حددت الجهات التالية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد على نطاق عالمي وهي:

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

1. **منظمة الأمم المتحدة:** أصـدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفسـاد للقناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وامن المجتمعات وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2004 وقد انضمت إليها كثير من دول العالم .
2. **البنك الدولي:** مؤسـسـة عالمية تحاول دعم الدول من خلال مشـاريع التنمية، حيث تهتم أيضـا بمعايير الشفافية، وآداء الحكومات، والحد من الفساد حيث يضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية . عبر تعليق المشاريع والمساعدات المقدمة للدول التي فيها الفساد، إذ تقدمسنويا تقريرا مفصل عن الدول التي ينتشر فيها الفساد، وانحراف الحكومات عن دورها المنوط بإرساء واحترام قواعد التنمية المستدامة، حيث ترتب الدول عبر مسوحات إستطلاع رأي، وبيانات لتقصي الحقائق.
3. **صندوق النقد الدولي:** لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية.
4. **منظمة الشفافية الدولية**: هي مؤسسة عالمية غير حكومية مقرها في لندن، تأسست سنة 1993 من قبل المدعوا "بيتراجيت هدفها هو العمل على مكافحة الفسـاد، والحد منه خلال وضـع التشـريعات والإجراءات، يتمثل سـلوكها في العلانية والتصـريح للبيانات، والأرقام والإحصـائيات الخاصـة بالواردات والصـادرات، والإنفاق الحكومي، من خلال وسائل الإعلام، والوسائل الرقابية الأخرى، والمساءلة، الأمر الذي يتيح للمجتمع معرفة مجريات الأمور التي لا بد أن تعلن أمام القضاء والإعلام، كما تملك هذه المنظمة فروعا في أكثر من 100 دولة، وتعد " الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد "الفرع الوطني لهذه المنظمة[21]

سادسا، الآليات التشريعية لمكافحة الفساد في الجزائر

لقد اتخذت الجزائر بعض التدابير القانونية المهمة لمكافحة الفساد الاقتصادي والسعي الحثيث لمواجهة كل من يعطل التنمية والحد منه باعتباره يعرقل عملية النمو الاقتصادي. وتتمثل هذه الشريعات في:[22]

- مرسوم رئاسي رقم: 250/02 المتضمن لتنظيم الصفقات العمومية، الصادر في 24 يوليو 2002
- قانون رقم: 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ 20 فبراير 2006
- قانون رقم: 01/05 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتها المؤرخ في 06 فبراير 2006

وعليه، أولت الجزائر أهمية قصوى من اجل محاربة الفساد، وذلك من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة سنة 2003 والمتعلقة بمكافحة الفساد، حيث صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19 أفريل 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 128/04 حيث تم من خلالها إصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في قانون رقم: 06/01 الصادر في 2006/04/02 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر .

وكذلك المرسوم رقم: 414/06 لنموذج التصريحات بالممتلكات والمرسوم 415/06 المتضمن كيفيات التصريح بالممتلكات الخاصة بالأعوان العموميين بالإضافة إلى قانون رقم : 05/01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب المعدل والمتمم بالأمر 02/12 الصادر سنة 2012 ومراجعة قانون الصفقات العمومية، وتعديل القانون رقم:

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

12/11 وتعديل الأمر رقم 69/22 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وهي تجربة يمكن تحديد فعاليتها في تسيير المال العام الذي أصبح مستهدف بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة ظهرت تجلياته بعد تراجع أسعار النفط.

خاتمة

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في اساليبها إذ تعددت اساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت اشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية . واذا اعتبرت مكونات الفساد انعكاسا"لهذه البيئات عندئذ يمكن ان نستعير يعض الاسطر التي كتبها كليتجارد في كتابه(السيطرة على الفساد) لتوضيح المكونات الاساسية للفساد . عبر كليتجارد عن الفساد بالصيغة التالية :

الفساد (ف) = الاحتكار (أ) + حرية التصرف (ح) – المسائلة (م)

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة أخذة بنظر الاعتبار النزاهة والشفافية فوضعت الصيغة التالية :

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مسائلة + نزاهة + شفافية)

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد الا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع. وان لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة . لذلك يبقى الاهتمام الجدي بتحديد أسباب الفساد الاداري والأنواع المنتشرة منه وما ينتج عنها والسيطرة عليها أمرا ضروريا وحتميا

وفي نهاية هذه الورقة البحثية يمكن أن نصل إلى النتائج التالية:

- وقوع الفساد الاقتصادي في القطاع العام والخاص على حد سواء، إلا أن الموظف في القطاع العام أكثر عرضه للفساد من غيره لبعده عن المساءلة، وأمنه من الرقابة، بخلاف الموظف في القطاع الخاص الأكثر المساءلة إما من مديره مباشرة أو من مالك المشروع أو مجلس الإدارة ونحو ذلك.
- تعدد صور الفساد واختلافها من بلد لأخر وتنوع أسباب الفساد، وهذه الأسباب بعضها يعود لعوامل داخلية، والبعض الآخر منها يعود لعوامل خارجية.
- دور الوازع الديني أو الرقابة الداخلية لدى الفرد المسلم في منع الفساد قبل وقوعه، وهذا الأمر يعد من الإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد في الإسلام وهو ما أغفلته الدراسات الاقتصادية الوضعية.
- دور الإرادة الصادقة في مكافحة الفساد، ولكن هذه الإرادة غير كافية إن لم يرافقها مجموعة من الإجراءات والإصلاحات السياسية والاقتصادية المختلفة للمعالجة .
- علاج الفساد في الأنظمة الاقتصادية الوضعية يكون بتقليل الفرص المتاحة لجني الريع، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية ونموها.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987

الهوامش:

[1]– سورة النمل، الآية:14.

[2]– ياسر خالد بركات الوائلي – **الفساد الاداي مفهومه واسبابه** ،مجلة النبأ، العدد 80 كانون الثاني، 2006 .

[3]– مايكل جونسون – **الفساد / نظرة عامة** – مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية – موقع يو اس انفو www.usinfo-state.gov

[4]– جاسم محمد الذهبي – **الفساد الاداري في العراق وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية** – مقال متاح على الموقع الالكتروني www.berc-iraq.com.

[5]- Johnston, M. , 1997, "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May.

[6]– سيف راشد الجابري و كامل صكر القيسي – **كيف واجه الاسلام الفساد الاداري** – ص28 .

[7]– منظمة الشفافية الدولية – تقرير الفساد العالمي لعام 2007 .

[8]– الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية / لا فساد – كتاب الفساد– ط1 – 2005 – مطابع تكنوبرس – لبنان

[9]- بن عزوز محمد، **الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته - حالة الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد:07، 2016، ص 203؛

[10]– جمال الدين بن منظور : **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، 2000. ص .788

[11]– جلال وفاء محمدين،" **مكافحة غسيل الأموال**"، سلسلة رسائل البنك الصناعي .العدد 74 ، سبتمبر2003

[12]- بن عزوز محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 203؛

[13]– خالد بن عبد الرحمن بن حسين بن عمر آل الشيخ: **الفساد الإداري، أنماطه، أسبابه، وسبل مكافحته** أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية ، ص 38

[14]– عامر الكبيسي، **الفساد الاداري والعولمة** " **تزامن لا توأمة**"، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، السعودية، 2005 ، ص 35.

[15]– نجم عبود نجم، **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة، مصر، 2006، ص 218.

[16]- المرجع نفسه، ص 220.

[17]– ولهي بوعلام، عجلان العياشي، **التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر سنة 2008 ، ص148؛ وأيضا ابتهال محمد رضا داود، **الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة إلى التجربة العراقية**، مجلة دراسات دولية، العدد 48 ، العراق،

[18]– بن عزوز محمد، الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته - حالة الجزائر، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية** / العدد07 : 2016

[19]– مهدي عطية موحي، **استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الاداء المنظمي.**

[20]– سارة بوسعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2013/2012

[21]– هندة غزيوي، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد – من المنظور القانوني **-مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد 12 ، سنة 2016 ، جامعة سكيكدة.

[22]- بن عزوز محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 210؛ أيضا إمنصوران سهيلة، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي: دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 214.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2987